مجلة الدراسات الإسلامية (عدد خاص – ندوة البخاري) المجلد 32، العدد (1)، ج1، ص ص191 – 216، الرياض (2020م/1441هـ)

قراءة الشيعة الاثني عشرية المعاصرين لصحيح البخاري قراءة عقدية نقدية

د. سامية بنت ياسين البدري (*)

جامعة القصيم

المستخلص: يتناول بحث (قراءة الشيعة الاثني عشرية المعاصرين لصحيح البخاري قراءة عقدية نقدية) القراءات الشيعية المعاصرة لصحيح البخاري؛ لمعرفة موقف الشيعة الاثني عشرية المعاصرين من صحيح البخاري، كاشفا عن بداية الدراسة النقدية له داخل المدرسة الشيعية، مبينا دوافع النقد والأسس النقدية لديهم، موضحا على ماذا يرتكز نقدهم لصحيح البخاري؟ جاءت هذه الدراسة للدفاع عن أصح الكتب بعد كتاب الله – تعالى – المصدر الثاني من مصادر أهل السنة والجماعة في الاستدلال العقدي. وقد استخدمت المنهج الاستقرائي لاستقراء الكتب، وأصول المسائل، والمنهج التاريخي لتتبع نشأة وتطور القراءات النقدية، والمنهج التحليلي لتحليل النصوص، والمنهج النقدي لبيان الحق. وقد توصلت إلى نتائج، أهمها: قراءة الشيعة الاثنى عشرية المعاصرة لصحيح البخاري لم تُبنَ على أسس علمية صحيحة للنقد، وما هي إلا محاولات للتشكيك في مصادر التلقي الصحيحة، وهي امتداد لقراءات قديمة تنكر السنة، وأن أسّ انتقادات القراءة الشيعية لصحيح البخاري كان قائما على مسألة الإمامة. وعدم توجه الدراسات العلمية لرصد هذه القراءات المعاصرة؛ لذا أوصيت بالتالي: تكثيف الدراسات النقدية في تخصص السنة النبوية والعقيدة؛ لدراسة القراءات النقدية المعاصرة لكتب السنة النبوية، ويمكن أن تسجل كمشروع علمي تتبناه الأقسام العلمية. والاهتمام بالدراسات المقارنة لعلوم الحديث بين السنة والشيعة، وبيان تناقضات الشيعة في السنة النبوية؛ ليظهر تهافت مذهبهم للناس.

الكلمات المفتاحية: عقيدة. فرق. الشيعة. القراءات المعاصرة. الحديث. الاستدلال.

The Dogmatic and Critical Reading by the Contemporary Twelvers for Sahih Al-Bukhari

Dr. Samia bint Yassin Al-Badri*

Al- Qassim University

Abstract: the research of "The Dogmatic and Critical Reading by the Contemporary Twelvers for Saheeh al-Bukhari" The Dogmatic and Critical Reading by the Contemporary Twelvers for Saheeh al- Bukhari, to realize their situation of Saheeh al – Baukhari, reveling the beginning of the critical study for him inside the Shia doctrines, showing the reasons of criticism and critical basics for the, showing the basics of Saheeh al – Bukhari? This study came to defend the most accurate books after the Holy Quran- the book of Allah- and the second source of Ahlu Sunnaand al Jama'a (ASWJ) in the dogmatic inference. I have adopted the inductive approach for extrapolating the books and the genesis of the issue, the historical approach for tracing the emergence and development of the critical readings, the analytical approach for analyzing texts, and the critical approach for indicating the truth.I have reached the most important findings which includes that: The reading of the contemporary Twelvers for Sahih Al-Bukhari was not based on correct scientific bases for criticism. It was no more than attempts for discrediting the true sources of receiving, and are also an extension of some ancient readings that deny the Sunnah, and that the crux of the Shiite reading criticism for Sahih Al-Bukhari was based on the question Imamate. I have been wondering a lot of the absence of the scientific studies directing in monitoring these contemporary readings. Therefore, I recommended the following: to intensify the critical studies in the specialization of Sunnah and the Islamic faith to study the contemporary critical readings of the Prophetic Sunnah books, to be handled as a scientific project adopted by the scientific departments, to undertake the comparative studies of Hadith science between Sunnis and Shiites, as well as to indicate the contradictions of the Shiites in Sunnah so that to show people the absurdity of their doctrine.

key words: Doctrine. Difference. Shia. Contemporary Readings. Hadith. Inference.

(*) أستاذة العقيدة المساعدة، قسم العقيدة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة القصيم.

(*) Assistant Professor of Aqeedah (Doctrine) at Al- Qassim University

البريد الإلكتروني: syalbadry@gmail.com

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإنَّ مصادر التلقي هي الأساس الذي يقوم عليه الدين الإسلامي، (فدين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله، وسنة نبيه، وما اتفقت عليه الأمة، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة)[1]، كما أن (الكتاب والسنة دلَّا الخلق وهَدَيَاهم إلى الآيات والبراهين والأدلة المبينة لأصول الدين)[2]، وفي عملية الاستدلال العقدي لا يكتفى بمطلق الاعتبار لجنس الدليل، بل لا بد من التأكد من صحته وسلامته في نفسه من جهة الثبوت، فإن كان الدليل قرآنا فهو المقطوع بثبوته المنقول بالتواتر، وإن كان سنة نظر فيه وفي إسناده، فإن كان صحيحا ثابتا فمقبول، وإن كان ضعيفا فمردود[3].

وعلى وضوح هذه الأسس العلمية في الاستدلال العقدي، ودقة الآليات لتنقية السنة النبوية، للاكتفاء بالصحيح منها، إلا أن هناك تيارات عدة تحاول تعميتها بإثارة الأسئلة التشكيكية بدعوى إعادة قراءة النصوص الدينية وفق رؤية كل تيار، وقد نالت السنة النبوية سهام النقد بتلكم القراءات، وكان منها صحيح البخاري الذي يتسم بسمات دقيقة ومعتبرة عند أهل العلم: من جهة الرتبة؛ فهو يحتل الرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، ومن جهة الصحة؛ فهو أصح الكتب بعد كتاب الله، ومن جهة القبول؛ فقد تلقته الأمة بالقبول، كما أن البخاري حين أَلَّف كتابه الصحيح عرضه على ابن المديني ويحيى بن معين وأحمد ابن حنبل وغيرهم، فاستحسنوه، وكلهم قال : كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث[4]، فيلاحظ أن البخاري لم يتفرد برأيه، بل عرض عمله على علماء جهابذة، وانتقدوا عمله بشكل علمي منصف، لا يلغي الصحيح برُمَّته، فوجّه النقد لبعض الأحاديث، وهذه طبيعة العمل البشري.

موضوع البحث:

عند التتبع والاستقراء للقراءات النقدية التشكيكية حول صحيح البخاري، وجدت قراءات نقدية عدة له، من بينها قراءات معاصرة للشيعة الاثني عشرية لصحيح البخاري؛ لذا جاء هذا البحث؛ ليبين حقيقة تلك القراءات.

(1) مجموع الفتاوى: لابن تيميّة (20/ 164).

(2) مجموع الفتاوى (19/ 163)

(3) ينظر: صناعة الاستدلال العقدي: عبد الله العجيري ص224.

(4) ينظر: مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني، ص381، والنكت على مقدمة ابن الصلاح، (ص97).

مشكلة البحث وأسئلته الموضوعية:

ما موقف الشيعة الاثني عشرية من صحيح البخاري؟ ومتى بدأت الدراسة النقدية له داخل المدرسة الإمامية؟ وما دوافع النقد؟ وما الأسس النقدية؟ وحول ماذا يتمركز نقدهم؟ هذه مشكلة البحث التي سأجيب عنها من خلاله.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان القراءة المعاصرة للشيعة الاثنى عشرية لصحيح البخاري؛ لنقدها وفق أسس علمية، للحفاظ على مصادر الاستدلال العقدية التي يبنى عليها الدين الإسلامي.

حدود البحث:

البحث يُعنى بالقراءات الشيعة الاثنى عشرية المعاصرة لصحيح البخاري من جهة السند والمتن المتعلق ببعض القضايا العقدية على سبيل الذكر لا الحصر.

منهج البحث:

استخدمت المنهج الاستقرائي؛ لاستقراء الكتب، وأصول المسائل، والمنهج التاريخي؛ لتتبع نشأة وتطور القراءات النقدية، والمنهج التحليلي؛ لتحليل النصوص، والمنهج النقدي؛ لبيان الحق.

خطة البحث:

قسمت البحث وفق الخطة التفصيلية التالية:

- **المقدمة.**
- **المبحث الأول:** السنة عند الشيعة الاثني عشرية.

المطلب الأول: التعريف والمصدر.

المطلب الثاني: النشأة والتطور.

- **المبحث الثاني:** كتب الشيعة الاثني عشرية المعاصرة التي انتقدت صحيح البخاري.

المطلب الأول: التعريف بالكتب (النشأة والتشكل).

المطلب الثاني: نقد صحيح البخاري (الأسباب والآليات).

- **المبحث الثالث:** أبرز انتقادات الشيعة الاثني عشرية لصحيح البخاري.

المطلب الأول: نقد سند الحديث بين السنة والإمامية (السمات والآليات).

المطلب الثاني: الطعن في رواة البخاري.

المطلب الثالث: تقطيع الحديث في صحيح البخاري والرواية بالمعنى.

المطلب الرابع: أحاديث من صحيح البخاري انتقدها الشيعة.

أولا: أحاديث الصفات الإلهية.

ثانيا: أحاديث الرؤية.

ثالثا: أحاديث الأنبياء.

- **الخاتمة،** وذكرت فيها أبرز النتائج، وأهم التوصيات.
- **ثبت المراجع.**

وأودّ التنبيه إلى أن دراستي إشارة علّها تفتح باب

البحث والتنقيب للباحثين في القراءات الشيعية، فتسجل كرسائل علمية تتبعها بالبحث والدراسة، عسى الله أن ييسر أمرها للباحثين.

والله أسأل أن يستخدمنا في الذبّ عن سنة نبيه محمد، ﷺ، وأن ينضّر وجوهنا بها، ولقد كان القصد هذا البحث هو الدفاع عن الدين، ومصادره، نصحا لله ولرسوله محمد، ﷺ، ومساهمة بحول الله وقوته في تحقيق أهداف ندوة (صحيح البخاري والقراءات المعاصرة: أنواعها، مناهجها، مصادرها)، المنعقدة بجامعة الملك سعود، قسم الدراسات الإسلامية، مسار السنة.

وافر الشكر والتقدير للقائمين على الندوة المباركة.

كتبته: د/ سامية بنت ياسين البدري

أستاذة العقيدة المساعدة بجامعة القصيم

* * *

المبحث الأول

السنة عند الشيعة الاثني عشرية

المطلب الأول: التعريف والمصدر:

أولا: تعريف السنة في اصطلاح الشيعة الاثني عشرية هي: قول المعصوم، وفعله، وتقريره[5]، ومقومات هذا التعريف ترتكز على معتقدات الشيعة في تقديس أئمتهم، ويمكن أن أجملها في الآتي:

- القول بعصمة أئمتهم، (وإنما تمسكنا بالأئمة الاثني عشر من أهل بيت النبي عليه السلام ونقلنا أحاديثنا، وأصول ديننا عنهم، لما ثبت عندنا عصمتهم، لوجوب كون الإمام معصوما، ليؤمن الوقوع في الخطأ منه)[6].
- أن الأئمة هم خزنة علم الله، ووحيه، وقد عقد الكليني في أصول الكافي أبوابا لذلك، منها: باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه[7]، وباب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة، والأنبياء والرسل[8].
- أن الأئمة منصَّبون من الله، (إن الأئمة من آل البيت عليهم السلام ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه؛ ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في

(5) ينظر: مصباح الأصول: للبهسودي (3/ 413)، ومقدمة مشكاة الأنوار في غرر الأخبار: لأبي الفضل الطبرسي، (ص11-12)، شرح البداية في علم الدراية : لزين الدين العاملي، (ص 6-7)، وأضواء على الصحيحين: للنجمي، (ص36).

(6) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: حسين عبدالصمد العاملي، (ص45)، وينظر: مبادئ الأصول إلى علم الأصول: للحلي، (ص202).

(7) ينظر: أصول الكافي (1/ 192-193).

(8) ينظر: أصول الكافي (1/ 225-226)، وينظر بحار الأنوار: للمجلسي، (40/ 208-212).

الرواية، بل لأنهم هم المنصَّبون من الله – تعالى – على لسان النبي؛ لتبليغ الأحكام الواقعة)[9].

ثانيا: مصدر السنة عند الشيعة الاثني عشرية: هو الأئمة، فهم مصدر التشريع، وقولهم هو السنة، لا حكاية السنة، فما يصدر عن الأئمة هو كلام الله، فـ(إنّ حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله ﷻ)[10].

ثالثا: حجية السنة لدى الشيعة الاثني عشرية، تأتي في مقدمة التشكيلة الدلالية، فالكتاب الكريم، وإن كان في مقدمتها، إلا أن السنة الشريفة هي المفسر لآيات أحكامه، فالسنة هي الأساس في عملية الاستنباط الفقهي[11]، فهي حجة شرعية، يجب العمل بمضمونها، والإفتاء وفْقها[12].

المطلب الثاني: النشأة والتطور.

أولا: نشأة وتطور علم الحديث درايةً، إنَّ المتتبع لعلم السنة دراية لدى الشيعة الاثني عشرية يلاحظ الآتي:

- بداية التصنيف فيه كانت بعد القرن التاسع، أي: أنه لم يعرف فيما دوِّن في مؤلفاتهم التي قبل ذلك، يقول الحائري: (ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد، أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني)[13]. والشهيدُ الثاني هو: الحسن بن زين الدين الجبعي العاملي، ت: 965هـ، وكتابه البداية في علم الرواية، أي: أن التصنيف في مصطلح الحديث لدى الشيعة بدأ في القرن العاشر، بينما أول من صنف في هذا الفن عند أهل السنة والجماعة على سبيل الاستقلال هو الرامهرمزي المتوفى سنة 360هـ أي: في القرن الرابع، ولنا أن نلحظ فارق تاريخ نشأة التصنيف في مصطلح الحديث بين السنة والشيعة!
- ما صُنف في مصطلح الحديث عند الشيعة أُخذ من العامة – أي أهل السنة – على حد زعمهم، يقول الحر العاملي – وهو يتحدث عن الشهيد الثاني –: (وهو أول من صنف من الإمامية في دراية الحديث، لكنه نقل الاصطلاحات من كتب العامة، كما ذكره ولده وغيره)[14]، ويقول محقق كتاب البداية في علم الرواية: (ووجدنا أن الشهيد تأثر بمقدمة ابن الصلاح، يظهر ذلك لمن راجع شرح البداية، ومقدمة ابن الصلاح)[15].

---

(9) أصول الفقه: محمد رضا المظفر، (2/ 57-58).

(10) شرح أصول الكافي: المازندراني، (2/ 225-226).

(11) ينظر: تاريخ الحديث النبوي بين سلطة النص ونص السلطة: محمد علي الحلو، (ص325).

(12) وسائل الشيعة (30/ 258).

(13) مقتبس الأثر (3 / 73).

(14) أمل الآمل (1 / 86)، وينظر: وسائل الشيعة (30/ 259).

(15) مقدمة البداية في علم الرواية: غلام قيصرية، (ص19).

- السبب في تصنيف الشيعة لمصطلح الحديث يعود إلى النقد الذي وجهه ابن تيمية إلى ابن المطهر الحلي حيث يقول: (وليس للشيعة أسانيد متصلة برجال معروفين، مثل أسانيد أهل السنة حتى ينظر في الإسناد)[16]، ويؤكد هذا ما ذكره الحر العاملي بأن سبب اهتمام الشيعة بالسند هو نقد أهل السنة حيث يقول: (والفائدة في ذكره مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانيّة، ودفع تعيير العامة الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة، بل منقولة من أصول قدمائهم)[17]، فـ(الدافع من هذه الدراسة الحديثية ليس هو الوصول إلى صحة الحديث بقدر ما هو توقي نقد المذهب من قبل الخصوم، والدفاع عنه)[18].
- التناقض الواضح في أغلب تراجم الرواة، فقول يوثق الراوي، وقول يضعفه[19].
- التناقض في قبول ورفض مروياتهم، فقد نصت كتبهم على أن جعفرا الصادق روى عنه قوم جهال، يحدثون بأحاديث كلها منكرة، ومكذوبة، وموضوعة[20]، بينما يوثقها ويقبلها آخرون[21].
- حال رجالهم الذين وثقوا مروياتهم، فمنهم من لا يجيد الصلاة، ومنهم من يتعاطى الخمر، ومنهم من يسرق أموال المعصوم، وخمس الشيعة[22]، بل إن منهم من ينتحل المذهب الفاسد وروايته معتمدة، يقول الطوسي: (إنَّ كثيرا من مصنفي أصحابنا، وأصحاب الأصول كانوا ينتحلون المذاهب الفاسدة، وكانت كتبهم معتمدة)[23].
- جميع رواة العقائد والتاريخ مجهولون[24].
- أهم كتب التعريف برواتهم لم تسلم من التحريف والتزوير، يقول خامئني: (بناء على ما ذكره الكثير من خبراء هذا الفن، إن نسخ كتاب الفهرست كأكثر الكتب الرجالية القديمة المعتبرة الاخرى مثل كتاب الكشي والنجاشي والبرقي والغضائري، قد ابتليت جميعاً بالتحريف والتصحيف، ولحقت بها الأضرار

(16) منهاج أهل السنة (4/ 18).

(17) ينظر: العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت: جعفر السبحاني، (ص318-320).

(18) مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة: د/ ناصر القفاري (1/ 281).

(19) ينظر: مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة (2/ 282-283).

(20) ينظر: اختيار معرفة الرجال: الطوسي، (2/ 616)، وبحار الأنوار: للمجلسي (25/ 302).

(21) ينظر: الصراط المستقيم : لعلي بن يونس العاملي (2/ 174).

(22) ينظر: معجم رجال الحديث : للخوئي (15/ 278)، واختيار معرفة الرجال: للطوسي، (2/ 455 - 256).

(23) الفهرست (ص32).

(24) ينظر: تاريخ لاية الصغرى: محمد الصدر، (ص 44- 45).

الفادحة، ولم تصل منها لأبناء هذا العصر نسخة صحيحة)[25]، ومن أمثلة التحريف النجاشي المتوفى سنة 450هـ يترجم لراوٍ متوفًّى سنة 463هـ[26].

ثانيا: نشأة وتطور علم الحديث رواية:

أول كتاب للحديث ظهر للشيعة هو كتاب سليم بن قيس الهلالي، وعلى هذا الكتاب ملاحظات عدة، من أبرزها:

- مؤلف الكتاب مجهول[27].
- الكتاب من رواية أبان بن أبي عياش، وهو متروك وضعيف عند أهل السنة[28]، والشيعة[29].
- تبيان آراء الشيعة حول الكتاب، فمنهم من يعده (من أكبر كتب الأصول التي رواها أهل العلم من حملة حديث أهل البيت عليهم السلام بل هو أقدمها ... وهو من الأصول التي ترجع إليها الشيعة، ويعول عليها)[30]، ومنهم من قرر بأن الكتاب موضوع[31]، ومنهم يرى تعديل الكتاب خاصة فيما يتعلق بعدد الأئمة[32].

والكتب الحديثية المعتمدة لديهم يسمونها بالجوامع الثمانية[33]، فهي المصادر المهمة للروايات الحديثية عن الأئمة[34]، (وأما صحاح الإمامية فهي ثمانية: أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لحسين المعاصر النوري)[35]، وهي:

- الكافي، لمحمد بن يعقوب الكليني.
- كتاب من لا يحضره الفقيه، لمحمد بن بابويه القمي.
- تهذيب الأحكام والاستبصار، لمحمد بن الحسن الطوسي.
- الوافي، لمحمد المرتضى الكاشاني.
- بحار الأنوار، لمحمد باقر المجلسي.
- وسائل الشيعة، لمحمد بن حسن العاملي.

---

(25) الأصول الأربعة في علم الرجال (ص 34).

(26) ينظر: رجال النجاشي (ص404).

(27) ينظر: أصول مذهب الشيعة: د/ ناصر القفاري (1/ 273).

(28) ينظر: تهذيب التهذيب: لابن حجر (1/ 97–101)، والضعفاء: للعقيلي (1/ 38 – 41)، والجرح والتعديل : لابن أبي حاتم (2/ 295 – 296).

(29) ينظر: رجال الحلي، (ص 206)، وجامع الرواة: الأردبيلي (1/ 9).

(30) الغيبة: النعماني (ص61)، وينظر: بحار الأنوار: للمجلسي (1/ 156 – 158)، ووسائل الشيعة: للحر العاملي (20/ 210).

(31) ينظر: رجال الحلي (ص83)، والرجال: لابن داوود، (ص413 – 414)، وروضات الجنات: للخوانساري (4/ 67).

(32) ينظر: رجال الحلي، (ص83)، ووسائل الشيعة: للحر العاملي (20/ 210).

(33) ينظر: مفتاح الكتب الأربعة (1/ 5).

(34) ينظر: أعيان الشيعة (1/ 288).

(35) منهاج عملي للتقريب: الحائري، مقال منشور في مجلة رسالة الإسلام. القاهرة.

- مستدرك الوسائل، لحسين النوري الطبرسي.

وقد وقع الخلاف بين الشيعة أنفسهم في كتب الحديث السابقة، فمنهم من يرى صحّتَها كلِّها[36]، ومنهم من يرى عدم الوثوق في كل ما نقل فيها[37]؛ لأن فيها الصحيح والضعيف، وعَزَوْا ذلك إلى حرص أصحابها على جمع كل ما سمعوه، مخافة اندراس الحديث، وضياعه، ولم يتمكنوا من التمييز بين الصحيح والضعيف، فجمعوا ما حسن الظن لهم به، ولم يعلموا كذبه[38].

❋ ❋ ❋

المبحث الثاني:

التعريف بكتب الشيعة الاثني عشرية المعاصرة التي انتقدت صحيح البخاري

المطلب الأول: التعريف بالكتب (النشأة والتشكل):

عند التتبع والاستقراء تاريخيا لكتب الشيعة الاثني عشرية التي مارست النقد على صحيح البخاري، وجدت أنها ظهرت بشكل مؤلفات في القرن الرابع عشر الهجري، واتخذت موضوعات عدة، منها:

أولا: كتب مؤلفة لنقد البخاري فقط، منها:

- القول الصراح، لفتح الله النمازي الأصفهاني (ت1336هـ). ويعدّ هذا الكتاب من أوائل الكتب الإماميّة البارزة التي مارست نقداً واسعاً لصحيح البخاري من زوايا متعدّدة، وقد بقيت مقولات هذا الكتاب تتداول في الوسط النقدي الإمامي إلى يومنا هذا مع شخصيّات عدّة. ن: مؤسسة الإمام الصادق.
- دراسات في الحديث والمحدثون، لهاشم معروف الحسني، ن: دار التعارف للمطبوعات. 1426هـ. يتعرض للمقارنة بين البخاري والكليني، ينتقد فيه البخاري ومكانته ومكانة صحيحه.
- البخاري وصحيحه، لحسين غيب غلامي الهرساوي، انتقد فيه البخاري، وموقفه من أبي حنيفة، والإسرائيليات الموجودة في صحيحه. وهو في الأصل ندوة قدمت لمركز الأبحاث العقائدية.
- جناية البخاري، لزكريا أوزون. ط: 1. 2004م. انتقد أحاديث البخاري، خاصة ما اتفق عليه البخاري ومسلم، أعمل العقل فيه للتخلص من أوهام النقل كما يزعم.
- عفوا صحيح البخاري مناقشة وتحليل: د/ عبد الأمير الغول. ن:دار المحجة البيضاء.ط:1. انتقد صحيح البخاري من جهة العقل كما يزعم.

---

(36) ينظر: الفوائد المدنية: للإسترابادي، (ص371-388)، ووسائل الشيعة: للحر العاملي (30/ 249-267).

(37) ينظر: الشواهد المكية: نور الدين العاملي، (ص113)، والفوائد الحائرية، (ص210-212).

(38) ينظر: العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت: جعفر السبحاني، (ص318-320).

ثانيا: كتب مؤلفة لنقد الصحيحين، منها:

- أضواء على الصحيحين، لمحمد صادق النجمي، ينتقد فيه صحيح البخاري ومسلم.
- الصحيحان في الميزان، وأدلة ضعف الصحيحين (1، 2) لمحمد العبيدان القطيفي، عبارة عن مقالات منشورة في موقعه ينتقد فيها صحيح البخاري ومسلم.
- الصحيحان في الميزان، لعلي الحسيني الميلاني، الكتاب انتقاد للصحيحين، وأغلب الكتاب لنقد صحيح البخاري، وبضع صفحات لنقد صحيح مسلم، ن: الحقائق. ط: 1. 1427هـ.
- الإماميّة والموقف من صحيحي البخاري ومسلم، لحيدر حب الله، شارك هذا البحث في المؤتمر الدولي الذي انعقد في ألمانيا، بتاريخ 17 – 19/ نيسان/ 2015م، بدعوة من قسم الدراسات الإسلاميّة في جامعة مونستر، وقد حمل المؤتمر عنوان (علوم الحديث بين الأصالة والمعاصرة، نقد الحديث منذ عصر البخاري ومسلم إلى الدراسات والأبحاث المعاصرة). والكتاب يدرس الانتقادات الشيعية للصحيحين، لكنه يقف في صف الشيعة.

ثالثا: كتب مؤلفة لنقد كتب الحديث عند السنة، منها:

- الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة لكتب السنة، لعلي الميلاني ط: 4. 1428هـ. تناول عشرة أحاديث من كتب السنة عند أهل السنة هي المستند في مسألة الإمامة، وحكم على جميعها بأنها موضوعة لا يحتج بها.
- استخراج المرام من استقصاء الإفحام، لحامد حسين اللكهنوي، تحقيق علي حسين الميلاني، يقع في ثلاثة مجلدات: المجلد الثاني والثالث، فيهما انتقاد لكتب الصحاح عند أهل السنة، منها صحيح البخاري، والنقد توجه للرواة ولبعض الأحاديث. ن: الحقائق. ط: 2. 1432هـ.
- نظرة عابرة إلى الصحاح الستة، لعبدالصمد شاكر.

رابعا: كتب مؤلفة لنقد رواة سند كتب السنة، منها:

- رجال السنة في الميزان، لمحمد حسن المظفر (ت: 1375هـ) ط: 1 / 1396هـ. دار المعلم بالقاهرة، الكتاب اشتمل على نقد الكتب الستة لأهل السنة، من جهة نقد رجال السند، ومن جهة نقد متون الحديث التي احتوت الكفر.
- كتاب الحديث النبوي بين الرواية والدراية دراسة موضوعية منهجية لأحاديث أربعين صحابيا على ضوء الكتاب، السنة، العقل، اتفاق الأمة، التاريخ، لجعفر السبحاني. ط: 1. 1419هـ. ن: مؤسسة الصادق، فهو ينتقد أحاديث أربعين صحابيا، ولا يهدف إلى دراسة الصحاح كما يذكر في مقدمة كتابه.
- كتاب أبي هريرة، لعبد الحسين الموسوي، وكتاب آخر للعاملي، ينتقد فيه مرويات أبي هريرة في كتب السنة.

- أحاديث أم المؤمنين عائشة، لمرتضى العسكري، ن: كلية أصول الدين. الغدير. بيروت، ينتقد فيه مرويات أم المؤمنين عائشة ﵂.

المطلب الثاني: نقد صحيح البخاري

(الأسباب والآليات).

إنَّ السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا تمركزت الدراسات النقدية للشيعة الاثني عشرية على كتاب صحيح البخاري؟

يمكنني أن أرجع سبب تمركز الدراسات النقدية للشيعة الاثنى عشرية على صحيح البخاري إلى جهتين:

أولا: جهة السند، حيث لم يروِ في صحيحه عن جعفر الصادق[39]، وقد عزوا هذا لأسباب منها:

السبب الأول: موقف البخاري من آل البيت.

السبب الثاني: وقوع الإمام البخاري تحت الضغط السياسي الذي كان يوالي النواصب، ويعادي آل البيت.

وهذان السببان لا يستقيمان مع ما رواه البخاري في صحيحه، حيث روى عن كثير من آل البيت، منهم: زين العابدين علي بن الحسين؛ روى عنه ستة أحاديث، والحسين بن علي بن أبي طالب؛ روى عنه حديثين، وعن محمد بن عمرو بن الحسن حديثين، وعن محمد بن علي ابن أبي طالب (ابن الحنفية) ستة أحاديث، وعن الحسن ابن محمد بن علي بن أبي طالب حديثين، كما أنه روى أحاديث عدة في فضائل آل البيت، وبوب أبوابا في فضائلهم، كباب: مَنَاقِب عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَبِي الْحَسَنِ ﵁، وباب: مَنَاقِب جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وباب: مَنَاقِب قَرَابَةِ رَسُولِ الله ﷺ وَمَنْقَبَةِ فَاطِمَةَ هبِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ، وباب: ذِكْر الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﵁، وباب: مَنَاقِب الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ﵄، وباب: ذِكْر ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، وباب: مَنَاقِب فَاطِمَةَ ه. فالتتبع لصحيحه يبين حقيقة موقفه من آل البيت.

كما أن البخاري روى عن جعفر الصادق في الأدب المفرد، في باب: إذا ضرب الرجل فخذ أخيه ولم يرد به سوءا، (979)[40]، وباب: من كره أن يقعد ويقوم

(39) ينظر: الحديث النبوي بين الرواية والدراية، (ص71)، واستخراج المرام من استقصاء الإفحام: حامد حسين اللكهنوي، (2/ 395)، ونهاية الدراية: حسن الصدر، (ص513)، والقول الصراح في نقد الصحاح: فتح الله النهازي، (ص39، وص45، وص72)، ودراسات في الحديث والمحدثين: هاشم معروف، 173 – 174، وأضواء على الصحيحين: النجمي، (ص110)، والصحيحان في الميزان: الميلاني، (ص18، وص27)، ولإمامية والموقف من الصحيحين، (ص76)، والبخاري وصحيحه، (ص32 –33)، والصحيحان في الإسلام: القطيفي، مقال منشور في موقعه.

(40) ينظر: الأدب المفرد: للبخاري.

له الناس (981)[41]، وفي التاريخ الصغير[42] (1/ 100)، و(1/ 57)، و(1/ 127)، (1/ 172)(1 / 203)، وفي التاريخ الكبير[43] (2/ 381)، (3/ 476).

فدل ذلك على تجرده التام من أيّ ضغوط سياسية مذهبية في الرواية عن جعفر الصادق، وإلا لما روى عنه في كتبه الأخرى.

وهذا يدعو الباحثين بموضوعية وبتجرد إلى الالتزام بأدبيات البحث العلمي لمعرفة أسباب عدول البخاري في صحيحه عن الرواية عن جعفر الصادق وفق الصنعة الحديثية التي ألزم البخاري عمله بها في الصحيح، والتي منها:

- علو الإسناد الذي كان يشترطه البخاري، والذي لم يتحقق في طرق رواية جعفر الصادق، وإذا علمنا أن البخاري لم يروِ إلا عن الثقات فلا يعد هذا قدحا فيمن لم يروِ عنهم، فهو لم يشترط الرواية عن جميع الثقات، ولا رواية جميع ما صح عن النبي ﷺ كما أنه لم يحكم على من لم يروِ عنه بأنه مجروح، فمجرد عدم تخريجه للراوي لا يوجب رد حديثه[44].

- البخاري يترك الرواية عن الثقات إذا كان الرواة عنهم ضعفاء أو غير مقبولي الرواية عنده، وجعفر الصادق يروي عنه الكَذَبَةُ، حيث يقول: (إن الناس أولعوا بالكذب علينا)[45]، (إن لكل رجل منا رجلًا يكذب عليه، ... إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا، فيسقط صدقنا بكذبه)[46]، فلم يُكْذَب على أحد كما كُذب على جعفر الصادق، مع براءته مما كُذب عليه[47]، وهذه الحقيقة نصت عليها كتب الاثني عشرية، بأن قوما جهالا يدخلون عليه ويخرجون من عنده، ويقولون: حدثنا جعفر ابن محمد، ويحدثون بأحاديث، كلها منكرة وكذب وموضوعة على جعفر؛ ليأخذوا من الناس أجرا على ذلك[48]، وتذكر كتبهم أنه روى عن جعفر الصادق أربعة آلاف راوٍ، وقبلوا روايتهم ووثقوها[49]، مع أن الصادق يشتكي من كثرة الكذابين عليه[50].

---

(41) ينظر: المرجع السابق.

(42) ينظر: التاريخ الصغير: للبخاري.

(43) ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (2/ 257)

(44) ينظر: المدخل إلى الصحيحين: للحاكم، (ص164)، ومجموع الفتاوى: لابن تيميّة (24/ 351).

(45) بحار الأنوار (2/ 246)، وينظر: رجال الكشي، (ص208).

(46) تنقيح المقال: (1/ 174-175).

(47) ينظر: مجموع الفتاوى: لابن تيميّة ، (2/ 217).

(48) ينظر: اختيار معرفة الرجال: للطوسي (2/ 616)، بحار الأنوار: للمجلسي (25/ 302).

(49) ينظر: الإرشاد: للمفيد (2/ 179)، الصراط المستقيم: لعلي العاملي (2/ 174).

(50) ينظر: الاحتجاج: للطبرسي (2/ 264)، وبحار الأنوار: للمجلسي (2/ 88).

- علل الصنعة الحديثية، فرواية الصادق عن أبيه هي من قبيل المراسيل[51]، والمرسل لا يحتج به البخاري، و(روى عنه يحيى وليَّنَه)[52]، و(جعفر بن محمد ضعيف الحديث مضطرب، وأبوه أبو جعفر محمد ابن علي بن الحسين ثقة قوي الحديث) [53]، ويلاحظ أن العلل موجهة للسند لا للمتن الذي يرويه الصادق.

وقد يقول قائل: إن جعفرًا الصادق هناك من وثقه[54]، ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض:

بأن لعلماء الحديث قواعدَ وضوابط في الراوي الذي اختلفت فيه أقوال النقاد جرحا، وتعديلا، حيث يقدم الجرح على التعديل شريطة أن يكون مفسَّرا، وهذا الذي عليه الجمهور من العلماء[55]، فالبخاري في صحيحه لا يروي عمن اختلفت فيه أقوال النقاد، كما أنه لا يروي عمن لم يقع الإجماع على توثيقه، ولا يروي عمن لم يبلغ أعلى درجات التوثيق.

- عدم رواية البخاري عن جعفر الصادق في صحيحه لا ينتقص من شأنه مطلقا، بل له مكانته، وبنظرة فاحصة لمكانته بين أهل السنة والشيعة يدرك الباحث تباين وتناقض الشيعة فيه، وإنصاف أهل السنة له، يقول ابن تيميّة: (وجعفر الصادق ﷺ من خيار أهل العلم والدين... وقال عمرو بن أبي المقدام: كنت إذا نظرت إلى جعفر بن محمد علمت أنه من سلالة النبيين)[56]، ويقول الذهبي: (وكان سيدا نبيلا إماما، ما علمت عليه شيئا يَشِينه في دينه أصلا)[57]، وهو من علماء وفقهاء المدينة[58]، بينما نسبت إليه الشيعة مسائل لا تتسق مع مكانته، فلم يُكْذَب على أحد ما كُذِب على جعفر الصادق مع براءته[59]، وقد استنكر جعفر الصّادق ما ينسبه له الشيعة، فقال - كما تروي كتب الشيعة -: (والله لو أقررت بما يقول فيّ أهل الكوفة لأخذتني الأرض، وما أنا إلا عبد

(51) ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (2/ 257).

(52) العلل ومعرفة الرجال: الإمام أحمد، (ص64).

(53) المرجع السابق، (ص 164)، وينظر: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: الذهبي، (ص67).

(54) ينظر: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، (ص67). وينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (6/ 255)، وتذكرة الحفاظ (1/ 150).

(55) ينظر: فتح المغيث: للسخاوي (2/ 190)، والكفاية: للخطيب البغدادي، (1/ 274)، وعلوم الحديث: لابن الصلاح، (ص 109).

(56) منهاج السنة (4/ 52-53)

(57) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، (ص67).

(58) ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (6/ 255)، وتذكرة الحفاظ (1/ 150).

(59) ينظر: منهاج السنة: لابن تيميّة، (4/ 143)، وينظر سير أعلام النبلاء: للذهبي، (2/ 257).

مملوك لا أقدر على شيء بضرّ ولا بنفع)[60].

- الشيعة لم يرووا عن بعض أئمة آل البيت، فالكليني في الكافي لم يروِ عن أحفاد جعفر الصادق: الحسن العسكري، وعلي الهادي، ومحمد الجواد، كما أنه لم يروِ أيّ رواية عن فاطمة ﵂ فلماذا لم ينتقد الشيعة صنيع الكليني، مع أنه مخالف لأصول مذهبهم؟ وهل عدم رواية الكليني عمن ذكرت من الرواة تعد تنقصا لهم؟ فلم يوجه الشيعة النقد إلى الكليني لا من قريب ولا من بعيد، فلماذا يوجه النقد إلى البخاري فقط؟

ثانيا: من جهة المتن؛ لأن الأحاديث التي رواها البخاري في صحيحه لا تتفق مع عقيدة الاثني عشرية، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث التالي بعون الله.

* * *

المبحث الثالث

أبرز انتقادات الشيعة الاثني عشرية لصحيح البخاري

القراءات الشيعية الاثني عشرية المعاصرة تدعو إلى إعمال العقل والتخلص من أوهام النقل كما تزعم[61]، وسنلاحظ هذا في المطالب التالية:

المطلب الأول: نقد سند البخاري:

السنة عند الشيعة الاثني عشرية لا تروى إلا عن طريق أئمتهم المعصومين، فأسانيدها بهذا الاعتبار صحيحة[62]، والفائدة من ذكر سند الحديث هي التبرك باتصال السلسلة بالأئمة المعصومين، وبيان العلاقة بهم[63]، كما أن القارئ لكتب الحديث عندهم لا يجد إلا القليل النادر من المسند إلى النبي ﷺ وأكثر ما يروونه في الكافي موقوف عند جعفر الصادق، وقليل منها يعلو إلى أبيه محمد الباقر، وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين علي ﵁، ونادراً ما يصل إلى النبي ﷺ[64]، بل إنهم يتجنبون رواية ما يرفع إلى النبي ﷺ خشية أن يكون من روايات أهل السنة[65]، وهذا بخلاف أهل السنة، ومنهم البخاري فقد روى في صحيحه عن الشيعة[66].

كما أنهم دعوا إلى نقد سند روايات البخاري تاريخيا؛ لأن الضعيف فيها أكثر من الصحيح[67]، وهذا

(60) تنقيح المقال: للمفيد، (3/ 332).

(61) ينظر: جناية البخاري، (ص 11).

(62) ينظر: أصل الشيعة وأصولها: محمد حسين آل كاشف الغطاء، (ص79).

(63) ينظر: وسائل الشيعة: الحر العاملي، (30/ 258).

(64) ينظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد: ناصر القفاري (1/ 381).

(65) ينظر: وسائل الشيعة: الحر العاملي، (20/ 391).

(66) من الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب: منهج الإمامين البخاري ومسلم في الرواية عن رجال الشيعة في صحيحيهما: محمد خليفة الشرع، ومنهج البخاري في الرواية عن المبتدعة في الجامع الصحيح: كريمة السوداني.

(67) ينظر: الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة :

ما لا يتفق مع إجماع الأمة وتلقيها الصحيحين بـالقبول، يقول النووي: (اتفق العلماء على أن أصـح الكتـب بعـد القرآن العزيز الصحيحان: البخاري، ومسلم، وتلقـتهما الأمة بالقبول)[68]، كما أن (أهل الحـديث متفقـون عـلى أحاديث الصحيحين، وإن تنـازعوا في أحاديـث يـسيرة منها جـدا)[69]، (تكلـم عليهـا بعـض أهـل النقـد مـن الحفاظ)[70]، فالنقد للصحيح مبني على قواعد المحدثين العلمية الدقيقة، وهو لا يقـدح في الـصحيح برُمَّتـه[71]، فهو أجلّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله[72].

وهـذا بخـلاف نقـد الـشيعة الاثنـي عـشـرية للصحيح الذي لا يعتمد إلا عـلى أصـول مـذهبهم، ولا يتفق مع أصول دراسة علم الحديث، فيردون الحديث لا لشيء إلا لأنه لم يروَ عن طريق آل البيت! ويـروى عـن أغلب الصحابة[73]، ولأنـه خـالف أصـولهم العقديـة، فسند الحديث في صحيح البخاري لا يتفق مع ما ذهبـوا إليه، والسبب في ذلك يعـود إلى موقـف الـشيعة الاثنـي عشـرية من الصحابة، رضوان الله عليهم، وهـذا الـذي سأبينه في المطلب التالي، وسبقت الإشارة إلى نشأة وتطور علم دراية الحديث لديهم.

المطلب الثاني: الطعن في رواة البخاري:

يطعــن الـشيعة الاثنـا عـشـرية في الـصحابة - رضوان الله عليهم - رواة البخاري، من جهة:

- كثرة الرواية، حيـث يطعنـون في كثـرة مرويـات أبي هريرة ﷺ في الصحيح[74]، بينما نجد أن بعـض رواة الشيعة فاق أبـا هريـرة ﷺ في المرويـات، فأبـان بـن تغلب روى ثلاثين ألف رواية عن جعفـر الـصادق، رحمه الله تعالى[75].
- الطعن في الصحابة، كطعنهم في أبي بكر وعمر ﷺ مع أن إمامهم السادس جعفـرًا الـصادق[76] يقـول: (برِئ الله ممن تبرأ مـن أبي بكـر وعمـر، قلـت: هـذا القول متواتر عن جعفر الصادق، وأشـهد بـالله: إنـه

الحـسيني، (ص81)، والبخـاري وصـحيحه: محمـد حـسين غلامي، (ص35)، وأضواء على الـصحيحين (ص52)، وأدلـة ضعف الصحيحين: محمد القطيفي، (ص1).

(68) شرح النووي على مسلم (1/ 14).

(69) الصواعق المرسلة: لابن القيم (2/ 655).

(70) مقدمة ابن الصلاح، (ص29).

(71) ينظر: نكت ابن الصلاح: لابن حجر (1/ 381)، فتح البـاري: لابن حجر (1/ 346).

(72) ينظر: تاريخ الإسلام: الذهبي (6/ 140).

(73) ينظر: الفَرْق بين الفِرَق: عبدالقادر البغدادي ، (ص322، 327).

(74) ينظر: دراسات في الحديث والمحدثين، (ص120).

(75) ينظر: أخبار الشيعة ورواتها: شكري الألوسي، ص10.

(76) ركزت على أقوال جعفر الصادق في الـرد عـلى الـشيعة الاثنـي عشرية؛ لأنهم طعنوا في البخـاري؛ لأنـه لم يـروِ عنـه، فأقوالـه تنقض مذهب الشيعة، وتتسق مع أهل السنة.

لبارّ في قوله، غير منافق لأحـد)[77]، ويقـول: (كـان أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وآلـه وسـلم – اثني عشـر ألفا: ثمانية آلاف من المدينة، وألفـان مـن مكة، وألفان مـن الطلقـاء، ولم يُـرَ فـيهم قـدري ولا مرجئ ولا حروري ولا معتـزلي ولا صـاحب رأي، كانوا يبكون الليل والنهار)[78]، ويقول: (ولدني أبو بكر مرتين) أي: من قِبَل أمهاته، فأمه: أم فـروة بنـت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وجدته والـدة أم فروة هي: أسماء بنت عبدالرحمن بن أبي بكـر[79]، بل كان يأمر أتباعه بتولّيهما أيضا: (قـال لامـرأة مـن الـشيعة – سـألته عـن أبي بكـر وعمـر، أتتولاهمـا وتحبهما؟-: تَوَلَّيهما، قالت: فأقول لربي إذا لقيته: إنك أمرتني بولايتهما؟ قال: نعم)[80].

- الغلو في تقديس الصحابة، وهـذا يعـود مـن وجهـة نظرهم إلى أسـباب سياسـية تخـدم الدولـة الأمويـة، وعلى هذا دخلت مجموعة من الخرافات والمكذوبات للسنة[81]، وبنظرة فاحـصة لكتـب الـسنة والـشيعة يـدرك القـارئ أيُّ الفـريقين لديـه غلـو وتقـديس للأشــخاص، حتــى إن إمــامهم الــسادس جعفـرًا الصادق تبرأ مما ينسبه الشيعة إليه كما ذكرت سابقا.
- إن كثـيرا مـن رواة الـصحيح نواصـب، وخـصماء لآل البيت[82]، ومفهوم النواصب لدى الاثني عشـرية من المفاهيم التي اضطربت فيهـا أقـوال الـشيعة[83]، فهـم يرون أن أهل السنة من النواصب[84]، (المراد بالناصـبة هم أهل التسنن)[85]، وإن كان هناك من يـضعف هـذا القول[86]، إلا أنه دارج ومستعمل في كتب الشيعة.

مما سبق بيانه يتبين بجلاء موقف الـشيعة الاثنـي عشـرية من الصحابة ﷺ فالهدف مـن تجـريحهم حـصـر رواية الحديث على آل البيت فقط، وعلى عليّ بالأخص،؛ فالبخاري لم يروِ الأحاديث في فضل علي والتي فيهـا دلالـة على أفضليته لأمر الخلافة، وتقدُّمِـه عـلى الآخـرين[87]،

(77) ينظر: أخبار الشيعة ورواتها: شكري الألوسي، (ص10).

(78) بحار الأنوار: للعاملي (22/ 305)

(79) ينظر: كشف الغمة: (2/ 161).

(80) ينظر: الروضة من الكافي: للكليني، (ص 101).

(81) ينظـر: دراسـات في الحـديث والمحـدثين: معـروف الحـسني، ص104، والموضوعات: للحسيني، (ص56).

(82) ينظر: أضواء على الصحيحين، (ص112-113)، ودراسـات في الحــديث والمحــدثين، ص10، والقــول الــصراح، (ص38)، و (ص41).

(83) ينظر: النصب والنواصب: د/ بدر العواد ، ص81، وما بعدها.

(84) ينظر: الأنوار النعمانية: نعمة الله الجزائري (2/ 307)، والرسائل الاعتقادية (1/ 431).

(85) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخرسانية، (ص147).

(86) ينظر: التحفة السنية: عبدالله الجزائري ، (ص 91).

(87) ينظر: الـصحيحان في الميـزان: القطيفـي، مقـال عـلى موقعـه، وأضواء على الصحيحين، (ص108).

وهذا خلاف المعلوم بالتواتر، ويتبين من وجوه عدة، منها:

- جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير علي.
- أهل مكة والمدينة والشام والبصرة لم يرووا عن علي إلا شيئا قليلا.
- غالب علم علي ﷺ بالكوفة، وأهل الكوفة كانوا يعلمون القرآن والسنة قبل أن يتولى علي[88].
- الصحيح المروي عن علي ﷺ نحو خمسين حديثا[89]، فهل هذه هي سنة النبي ﷺ؟ لذا لم يعدّ أهل العلم عليا من المكثرين من رواية الحديث[90].
- الشيعة يعترفون بكثرة الكذب على علي ﷺ[91]، فكيف يؤخذ الحديث من طريقه فقط؟
- هناك من الفرق من تنكر بعض أئمة الشيعة، ومع ذلك يروي الشيعة عنهم، بل ويعدلونهم[92].
- من الشيعة الاثني عشرية من يرى الرواية عن الصحابة ﷺ كلهم[93].
- موقف علي بن أبي طالب ﷺ من الصحابة عامة، ومن أبي بكر وعمر ﷺ خاصة يردّ دعاوى الشيعة في قدحهم في الصحابة[94].
- الآيات التي تثني على الصحابة ﷺ.

المطلب الثالث: تقطيع الحديث في صحيح البخاري والرواية بالمعنى:

تم تسليط النقد على صحيح البخاري من جهة تقطيع الحديث[95]، وروايته بالمعنى[96].

وقد يكون خفي على الشيعة المرادُ من تقطيع الحديث، فهو بمعنى أن يروي المحدث حديثاً في كتابٍ صنفه، ولكنه لا يرويه تاماً، بل يروي كل قطعة منه في شيء من أبواب ذلك الكتاب، وقد يرويه في بعض تلك

(88) ينظر: منهاج السنة (7/ 516).

(89) ينظر: الفصل في الملل والنحل (3/ 60)، ومنهاج السنة (7/ 519).

(90) ينظر: قواعد التحديث: للقاسمي، (ص72).

(91) ينظر: سير أعلام النبلاء (4/ 154).

(92) ينظر: اختيار معرفة الرجال: للطوسي (2/ 835)، ومن هذه الفرق التي تنكر أئمة بعض الشيعة: الواقفة، والفطحية، والناووسية. ينظر: الحدائق الناضرة: يوسف البحراني (5/ 170).

(93) ينظر: العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة آل البيت، (ص328).

(94) ينظر: السنة: لابن أبي عاصم (2/ 575)، وشرح مذاهب أهل السنة: لابن شاهين (1/ 316)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة: للّالكائي، (7/ 1373)، وينظر لكتب الشيعة في: نهج البلاغة: شرح محمد عبده (3/ 7).

(95) ينظر: الصحيحان في الميزان: الميلاني، (ص 21)، والقول الصراح، (ص97)، والإمامية والموقف من الصحيحين، 76، وأضواء على الصحيحين (ص116).

(96) ينظر: أضواء على الصحيحين: للنجمي، (ص127).

المواضع تامّـا، وممـن اشـتهر مـن الأئمـة بكثـرة تقطيـع الأحاديث وتوزيع قطعهـا بـين الأبـواب العلميـة التـي تناسبها، الإمامُ البخاري – رحمه الله تعالى – في صحيحه؛ فهو يذهب إلى جواز تقطيع الحديث إذا كان مـا يفـصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلقـاً يفـضي إلى فـساد المعنى، فصنيعه يوهم من لا يحفظ الحـديث أن المختـصر غير التام، لا سيما إذا كان ابتداء المختصر من أثناء التام.

وسبب تقطيـع البخـاري للحـديث هـو منهجـه الذي اتبعه، فهو يستنبط فقه كتابه من أحاديثـه، فاحتـاج إلى أن يقطع المتن الواحد إذا اشتمل عـلى عـدة أحكـام؛ ليورد كل قطعة منه في الباب الذي يستدل به عـلى ذلـك الحكم الذي استنبط منه؛ لأنه لو ساقه في المواضـع كلهـا برُمَّته لطال صحيحه[97].

والمتتبع لكتب الشيعة يجد أن مـنهم مـن أجـازوا تقطيع الحديث، (وأما تقطيع المصنف الحديثَ في الأبـواب فلا محذور فيه، وقطعوا بجوازه)[98]، ومع جواز تقطيـع الحديث لدى بعض الشيعة إلا أن الشيعة لم يوجهوا النقد له! وهنا سؤال يطرح نفسه: لماذا لم ينتقد الشيعة قول الجواز بتقطيع الحديث عندهم؟ بينما انتقدوه عند البخاري؟

أمّا رواية الحديث بالمعنى فللعلماء ضوابط دقيقة، منهـا: إذا كـان الـراوي عالمـاً بالألفـاظ ومـدلولاتها ومقاصـدها، خبـيراً بـما يحيـل المعـاني، بـصيراً بمقـادير التفاوت، مفرقاً بين المحتمل وغـير المحتمـل، والظـاهر والأظهر، والعام والأعـم؛ فهـذا مـن تجـوز لـه الروايـة بالمعنى، أما إذا لم يكن الراوي عالماً بالألفاظ ومـدلولاتها ومقاصدها، ولم يكن خبيراً بما يحيل المعاني بصيراً بمقادير التفاوت بينها؛ فإنه حينئذ لا يجوز له أن يروي ما سـمعه بالمعنى، بل عليه أن يؤدي ما سـمع بـاللفظ، وهـذا بـلا خلاف[99].

والشيعة أنفسهم استخدموا الرواية بالمعنى، يقول أحد علمائهم: (يجوز نقل الحـديث بـالمعنى، بـشرط أن يكون الناقل عارفا بمواقع الألفاظ، وعدم قصور الترجمة عن الأصـل في إفـادة المعنـى، ومـساواتها لـه في الجـلاء والخفاء، ولم نقف على مخالف في ذلك مـن الأصـحاب،

(97) ينظر: الكفاية في علم الرواية: البغـدادي، (1/ 192)، والموقظـة في علم مصطلح الحديث: للـذهبي، (ص 14) وفـتح البـاري: لابـن حجـر، (1/ 81)، والنكـت عـلى كتـاب ابـن الـصلاح: لابن حجر ، (1/ 283)، وفـتح المغيـث بـشرح ألفيـة الحـديث للعراقي: للسخاوي (3/ 157)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: لمحمد الحسني، (ص50).

(98) دراسات في علم الدراية: علي أكبر غفاري ، (ص 195)، وينظر رسـائل في درايـة الحـديث: لأبي الفـضل حافظيـان البـابلي (1/ 142).

(99) ينظر: الكفايـة في علـم الروايـة : البغـدادي، (1/ 204– 205)، وشرح صـحيح مـسلم: للنـووي، (1/ 36)، وروضـة النـاظر وجُنَّة المناظر: لابن قدامة، (1/ 360–361) .

نعم لبعض أهل الخلاف فيه خلاف، وليس له دليل يعتد به)[100].

فلماذا يقدح الشيعة في صحيح البخاري؛ لأنه يروي بالمعنى وفق ضوابط دقيقة لعلماء الحديث، ولم ينتقدوا الرواية بالمعنى في كتبهم الحديثية؟

المطلب الرابع: أحاديث من صحيح البخاري انتقدها الشيعة:

بعد التتبع والاستقراء للكتب التي انتقدت صحيح البخاري على وجه التحديد، رأيت أن الموضوعات التي تم تركيز النقد عليها هي كل ما يتعارض مع معتقدات الشيعة الاثني عشـرية، القائمة على الإمامة أسّ عقائدهم، حيث تم تسليط ضوء النقد على أحاديث الصفات، والرؤية، والأنبياء، والصحابة[101] في الصحيح لا لشيء إلا لمخالفتها لمعتقداتهم، كما أنهم يدعون إلى تحكيم الدليل العقلي في أحاديث العقيدة، وهو دليل الهروب الذي يستند إليه كل مخالف للحق، وهذا ما جعل انتقاداتهم تتسم بعدم الموضوعية والحيادية للنقد العلمي البناء.

وفيما يلي ذكر لأبرز انتقادات الشيعة الاثني عشـرية لأحاديث العقيدة في صحيح البخاري:

أولا: أحاديث الصفات الإلهية

موقف الشيعة الاثني عشـرية من أحاديث الصفات في صحيح البخاري، يمكن أن ألخصه في الآتي:

- أحاديث الصفات الإلهية في الصحيح مزورة.
- تؤدي للتجسيم والتشبيه على حد زعمهم.
- تخالف القواعد العقلية.
- لا تتماشى مع الأصول الدينية.

والإجراء المتبع لدى الشيعة الاثنى عشـرية حيال هذه الأحاديث، نفي الصفات الإلهية، ولا بد من تأويل أحاديث الصفات[102].

هذه مجمل انتقاداتهم، وسأذكر شيئا من تفصيل كلامهم لتتضح الصورة:

فهم يقترحون على البخاري دراسة أحاديث الصفات دراسة موضوعية، حيث يقول هاشم معروف الحسني: (لو أنه درس هذه المرويات دراسة موضوعية، وحاكم بينها وبين كتاب الله، وعرضها على العقل، لو

(100) معالم الدين وملاذ المجتهدين: جمال الدين الحسن ابن الشهيد الثاني، (ص 212–213)، وينظر: الكافي: الكليني (1/ 51) والرواية في مرآة العقول: للمجلسي، (1/ 174).

(101) سبق أن تناولت موقف الشيعة من الصحابة ﷺ.

(102) ينظر: دراسات في الحديث والمحدثين ، (ص202)، وأضواء على الصحيحين، (ص132، وص 175، وص 152، وص 160، و ص165، وص166، وص170)، وعفواً صحيح البخاري، (ص 379–385)، وجناية البخاري، (ص54).

فعل ذلك لا بد أن ينتهي إلى طرحها؛ لأنها لا تنفك عن التجسيم الذي لا يقرّه العقل ولا الكتاب)[103].

كما أنهم يؤوّلون أحاديث الصفات، يقول صاحب دراسات في الحديث والمحدثين: (ومما لا شك فيه أن تفسير اليد بالقوة، والوجه بالقدرة، والاستواء بالاستيلاء، ومجيء الرب بمجيء أوامره ونواهيه، هو المتيقن من تلك الآيات، ويتناسب مع الأسلوب القرآني وبلاغته، وفي نفس الوقت يندفع محذور التجسيم والتشبيه الذي يلازم الأخذ بظواهر تلك المفردات)[104].

وعن طريقة تعاملهم مع أحاديث الصفات، يقول د/ عبد الأمير الغول: (إن هذه الأحاديث طرحت على أئمة أهل البيت من ذرية علي بن أبي طالب، وطلبوا منهم الإدلاء حول مفهوم هذه التأويلات، فنفوا نفيا قاطعا وكذبوا صدورها من الرسول، وأعلنوا بكل جرأة عن وضعها، وزيفها)[105].

وإذا أردنا أن نعرف موقفهم من أحاديث الصفات في كتبهم، يقول محمد الصادق النجمي: (الأحاديث التي تنفي الرؤية، وتفند التجسيم والتشبيه التي استخرجت في كتب الشيعة صريحة وبينة ومعتبرة سندا، بحيث إن علماء الشيعة ومتكلميهم اعتمدوا مضامينها، وجعلوها أساسا وأصلا كبيرا من مباحثهم في علم الكلام، وكل حديث ورواية تناقض هذه الأحاديث الصحيحة والصريحة في نفي التجسيم فإنها مردودة ومرفوضة علميا. ومن هنا فلا يبقى طريق وسبيل للإشكال عليهم)[106].

أمّا عن (الأحاديث التي رويت في كتب الشيعة والتي تؤيد فكرة التجسيم، فهي موضوعة، وضعها الكذابون والوضاعون كمقاتل بن سليمان وغيره من القائلين بالتجسيم؛ وذلك لكي يصححوا عقيدتهم المنحرفة، واختلقوا لها أسانيد – أيضا – ونسبوها إلى أحد الأئمة المعصومين من آل بيت رسول الله)[107].

مما يلاحظ على انتقادات الشيعة لأحاديث الصفات في صحيح البخاري: أنهم لم يأتوا بشيء جديد عمّا تناوله سلفهم من نفي صفات الله تعالى[108]، وتأويلها؛ لأنها على حسب زعمهم لا تتفق مع أدلتهم العقلية (التجسيم والتشبيه)، وهي نفس أدلة نفاة الصفات من المعتزلة والجهمية، إضافة إلى تناقضهم في

(103) دراسات في الحديث والمحدثين ، (ص202).

(104) المرجع نفسه ، (ص203).

(105) عفواً صحيح البخاري، (ص384).

(106) أضواء على الصحيحين، (ص 185)، وينظر في كتبهم: بحار الأنوار، كتاب التوحيد، وتوحيد الصدوق، وأصول الكافي.

(107) المرجع السابق.

(108) ينظر: الكافي، (1/ 103)، والتوحيد: لابن بابويه، (ص102-103).

الصفات الإلهية، يقول ابن تيميّة: (أهل السنة أحق بتنزيه عن مشابهة المخلوقات من الشيعة، فإن التشبيه والتجسيم المخالف للعقل والنقل لا يعرف في أحد من طوائف الأمة أكثر منه في طوائف الشيعة، وهذه كتب المقالات كلها تخبر عن أئمة الشيعة المتقدمين من المقالات المخالفة للعقل والنقل في التشبيه والتجسيم بما لا يعرف نظيره عن أحد من سائر الطوائف، ثم قدماء الإمامية ومتأخروهم متناقضون في هذا الباب، فقدماؤهم غَلَوْا في التشبيه والتجسيم، ومتأخروهم غَلَوْا في النفي والتعطيل، فشاركوا في ذلك الجهمية والمعتزلة، دون سائر طوائف الأمة، وأما أهل السنة فجميع أئمتهم وطوائفهم المشهورة متفقون على نفي التمثيل عن الله، تعالى)[109].

فإذا كانت سهام نقد الشيعة توجهت نحو أحاديث الصفات في صحيح البخاري، وضعفوا أحاديث الصفات في كتبهم، فما قولهم في آيات الصفات الواردة في القرآن الكريم؟ وكيف لهم أن يسلبوا الصفات عن الله؛ ليصفوا بها أئمتهم؟

ثانيا: أحاديث رؤية الله:

ينفي الشيعة الاثنا عشرية أحاديث رؤية الله – تعالى – الواردة في صحيح البخاري، يقول محمد الصادق النجمي: (ونظرا لأهمية مسألة الرؤية أجمع أهل السنة ومحدثوهم على إمكان وقوعها، ومن جهة أخرى فإن الشيعة وأئمتهم نفوا رؤية الله نفيا قاطعا، وردوها ردا صارما، ولم يقل أحد منهم بوقوعها أصلا)[110]، يرد هذا القول ما رواه (ابن بابويه القمي عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أخبرني عن الله عز وجل هل يراه المؤمنون يوم القيامة؟ قال: نعم)[111]، التناقض في رؤية الله – تعالى – واضح في نحلة القوم، فـ(النزاع في هذه المسألة بين طوائف الإمامية كما النزاع فيها بين غيرهم، والإمامية لهم فيها قولان: فجمهور قدمائهم يثبت الرؤية، وجمهور متأخريهم ينفونها)[112]، وهذا التناقض لا يحرك ساكنا أمام تضافر النصوص التي تثبت رؤية الله – تعالى – وإجماع علماء الأمة على ثبوتها.

ثالثا: أحاديث الأنبياء:

يرى الشيعة الاثنا عشرية أن أحاديث الأنبياء في صحيح البخاري هي نَسْخ وتَكرار لما ورد في الكتاب

---

(109) منهاج السنة النبوية: لابن تيميّة (2/ 102-103).

(110) أضواء على الصحيحين، (ص 138)، ودراسات في الحديث والمحدثين، (ص 198-201)، وعفوا صحيح البخاري، (ص 359)، وينظر الفصول المهمة في أصول الأئمة: الحر العاملي، (ص 12).

(111) التوحيد: لابن بابويه، (ص 117)، وينظر: بحار الأنوار (4/ 44).

(112) منهاج السنة (2/ 315)، وينظر (3/ 341).

المقدس، حيث تشوه صور الأنبياء، يقول النجمي: (ورد أيضا في الصحيحين البخاري ومسلم اللذين نحن بصدد التحقيق فيهما، فهما عندما يأتيان على ذكر الأنبياء عليهم السلام يسطران الأساطير والقصص، التي كان يرويها قَصّاصو اليهود وغيرهم، وينسبونها إلى الأنبياء عليهم السلام ودسُّوها بعد ذلك بين أوساط المسلمين بعنوان الأحاديث الصحيحة، والأطم من ذلك أن الصحيحين لم يشوها الصورة الحقيقية للأنبياء عليهم السلام عامة وحرفوها فحسب، حتى ظهرت صورتهم مضحكة ومستهترة، بل إنهما بدلا الصورة الواقعية والحقيقية للنبي محمد – صلى الله عليه وآله – من كونها شخصية روحية ذات السمات الأخلاقية والربانية إلى شخصية منافية للواقع ومباينة لما ورد في آيات الذكر الحكيم)(113).

ويعود إنكارهم لأحاديث الأنبياء من صحيح البخاري لأسباب تقوم عليها عقيدتهم، منها موقفهم من:

- عصمة الأنبياء المطلقة التي يعتقدها الشيعة، فقد (ذهبت الإمامية كافةً إلى أن الأنبياء معصومون عن الصغائر والكبائر، منزهون عن المعاصي قبل النبوة وبعدها على سبيل العمد والنسيان، وعن كل رذيلة ومنقصة وما يدل على الخِسّة والضَّعَة)(114)، والنبي لا بد (أن يكون متصفا بأكمل الصفات الخلقية والعقلية وأفضلها، حتى لا يدانيه سواه فيها؛ لأنه لولا ذلك لما صح أن تكون الرئاسة العامة على جميع الخلق ولا قوة إدارة العالم كله)(115).
- رواة أحاديث صحيح البخاري(116).
- رواية البخاري لهذه الأحاديث كانت خاضعة للضغط السياسي(117).

والملاحظ أنّ الشيعة لم يفرقوا بين أنواع العصمة، فالأنبياء – صلوات ربي وسلامه عليهم – معصومون فيما يبلغون عن الله – تعالى – وعن الكبائر(118)، وتقع منهم الصغائر، لكنهم لا يقَرّون عليها، فالله عاصمهم من الإقرار عليها، وسرعان ما يتوبون إلى الله – تعالى –

(113) أضواء على الصحيحين، (ص 212)، وجناية البخاري، (ص57–84)، وعفوا صحيح البخاري، (ص75، وص195، وص422).

(114) إحقاق الحق: التستري، (2/ 198)، وصحيح الاعتقاد: للمفيد، (ص60)، ومنهاج الكرامة: للحلي، (ص37).

(115) عقائد الإمامية: محمد رضا مظفر، (ص36).

(116) من رواة أحاديث الأنبياء: أبو هريرة رضي الله عنه، ينظر أضواء على الصحيحين، ص226، وعائشة رضي الله عنها، (ص273).

(117) ينظر أضواء على الصحيحين، (ص213).

(118) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى: للقاضي عياض (2/ 337)، ومجموع الفتاوى (10/ 291)، وشرح الأصول الخمسة (ص375)، والمغني (15/ 279)، وعصمة الأنبياء: للرازي (ص3)، والتفسير الكبير (3/ 7).

فعتاب الله لنبيه ﷺ لا يتنافى مع وقوع الصغيرة منه، فهـو لايُقَر عليها، يقول ابن تيميّة: (وعامة ما ينقل عن جمهور العلماء: أنهم معصومون عن الإقرار على الـصغائر[119]، ولايقرون عليها، ولا يقولون: إنها لا تقع بحال)[120]

* * *

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الـصالحات، والـصلاة والسلام على نبينا محمد.

إنّ مـن فـضل الله عـليّ أن يـسر لي تحريـر هـذه الصفحات التـي تـساهم - بعـون الله - في الـدفاع عـن الـسنة النبويـة الـصحيحة، أحـد مـصادر الاسـتدلال لأصول الدين ضد هجمات القراءات النقديـة المعـاصرة من قِبَل الشيعة الاثني عشـرية لصحيح البخـاري، وقـد توصلت بعد الدراسة إلى نتائج ، من أبرزها:

- لم تُبنَ دراسات الـشيعة النقديـة عـلى أسـس علميـة صحيحة.
- نقد صحيح البخاري محاولـةٌ للتـشكيك في مـصادر التلقي الصحيحة، لا لشيء إلا لأنها لم تتفق مع عقائد الشيعة الاثنى عشـرية.
- تناقض آراء الشيعة في الدلائل والمسائل.
- القراءات الشيعية المعاصرة ما هي إلا امتداد لقراءات قديمة تنكر السنة.
- تـأثر الـشيعة بـالقراءات المعـاصرة الأخـرى لنقـد صـحيح البخـاري خاصـة، والـسنة عامـة، كفجـر الإسلام، وضحاه، لأحمد أمين، وأضواء عـلى الـسنة النبوية، لأبي رَيّة.
- أسّ انتقـادات الـشيعة الاثنـى عـشـرية لـصحيح البخاري كان قائما على مسألة الإمامة.

ونظرا إلى عدم توجه الدراسات العلميـة لرصـد هذه القراءات أوصي بأمور:

- تكثيف الدراسات النقدية في تخصص الـسنة النبويـة والعقيدة لدراسـة القـراءات النقديـة لكتـب الـسنة النبوية، ويمكن أن تسجل كمـشـروع علمـي تتبنـاه الأقسام العلمية.
- الاهتمام بالدراسات المقارنة لعلوم الحديث بين السنة والشيعة.
- بيان تناقضات الشيعة في السنة النبوية؛ ليظهر تهافت مذهبهم للناس.
- عقد البرامج والندوات التي تعنى بقـراءات الـشيعة المعاصرين لكتب السنة.

---

(119) تنبيه: أصل العبـارة (أنهـم غـير معـصومين عـن الإقـرار عـلى الصغائر) والمعنى لا يستقيم بوجود (غير)، لذا حـذفتها حتـى يستقيم المعنى، وهو عصمة الأنبياء عن الإقرار على الصغائر.

(120) مجموع الفتاوى (4/ 320)، وينظر : منهاج السنة (3/ 220).

والله أسأل أن يتقبل مني ما قدمت، وأن يجعلني ممن ذبَّ عن دينه، وسنة نبيه محمد ﷺ.

الباحثة.

* * *

ثبت المراجع

الاحتجاج: أحمد بن علي الطبرسي.ن:شريعت.ط:ب.1380هـ

إحقاق الحق وإزهاق الباطل : نور الله الحسيني التستري.ن: مكتبة آية الله العظمى المرعشي.قم . إيران.ط:ب.

أخبار الشيعة ورواتها: شكري الألوسي.مراجعة محمد مال الله الخالدي.ط.ب.

الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل البخاري. ن: المطبعة السلفية. ط: ب.

أدلة ضعف الصحيحين: محمد القطيفي.

https://www.alobaidan

الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد : محمد المفيد .ن.مؤسسة آل البيت .ط:2. 1429هـ

استخراج المرام من استقصاء الأفحامحامد حسين اللكهنوي، بحوث وردود: علي الحسيني الميلاني. ن:الحقائق.ط:2. 1432هـ

أصل الشيعة وأصولها: محمد حسين آل كاشف الغطا، ن:مؤسسة الإمام علي. ط:ب

أصول الفقه: محمد رضا المظفر، ن: مؤسسة النشر الإسلامي. ط:7. 1434هـ.

أصول الكافي: محمد بن يعقوب الكليني. ن:الفجر.ط:1. 2007م.

أصول مذهب الشعية الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد: ناصر القفاري .ن:دار الرضا.ط:3. 1418هـ.

أضواء على الصحيحين: محمد الصادق النجمي. ط:ب.

أعيان الشيعة: السيد محسن الأمين. ط.ب

الأنوار النعمانية: نعمة الله الجزائري. ن: مؤسسة الأعلى للمطبوعات.

بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: محمد باقر المجلسي.ن:إحياء الكتب الإسلامية.ط.ب.

البخاري وصحيحه:حسين غلامي، ت: كمال السيد.ط: 1. ١٤٢٠هـ. ن: مركز الأبحاث العقائدية – قم – إيران.

تاريخ الإسلام: محمد بن أحمد الذهبي. ن:دار الكتاب العربي. ط:ب.

التاريخ الأوسط: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. ت: 256هـ.المحقق : تيسير بن سعد.الناشر : دار الرشد – الرياض. الطبعة : الأولى ، 1426 – 2005.

تاريخ الحديث النبوي بين سلطة النص ونص السلطة: محمد علي الحلو.ن:دار الكتاب الإسلامي.ط:1.

التاريخ الصغير: محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق : محمود ابراهيم زايد. فهرس أحاديثه : يوسف المرعشي. الناشر : دار المعرفة بيروت – لبنان.

تاريخ الغيبة الصغرى: محمد الصدر. ن:دار التعارف.ط.ب. 1412هـ.

التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري. المحقق: السيد هاشم الندوي. ن: دار المعارف العثمانية. ط:ب.

التحفة السنية: عبدالله الجزائري .

تذكرة الحفاظ: محمد الذهبي. ن: دائرة المعارف العثمانية..ط:ب.

تصحيح اعتقادات الامامية: محمد بن محمد بن النعمان البغدادي المفيد. ن: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد الطبعة:1.

التفسير الكبير: محمد الرازي. ن:دار الفكر. ط:ب.

تهذيب التهذيب: أحمد بن علي ابن حجر. ن :المعارف النظامية.ط:ب.

التوحيد: لابن بابويه القمي. ت: هاشم الحسيني. ن: جماعة المدرسيين بقم. ط.ب.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة

جامع الرواة واراحة الاشتباهات من الطرق والإسناد: محمد الأردبيلي . ن: مكتبة سماحة آية الله العظمي المرعشلي. ط: ب.

الجرح والتعديل: عبدالرحمن ابن أبي حاتم.ن:دائرة المعارف العثمانية.ط:1.

جناية البخاري: زكريا أوزون.ط:ب

الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: يوسف البحراني. ن: مؤسسة النشر الإسلامي.ط:ب

الحديث النبوي بين الرواية والدراية دراسة موضوعية منهجية لأحاديث أربعين صحابيا على ضوء الكتاب السنة العقل

اتفاق الأمة التاريخ: جعفر السبحاني. ن: مؤسسة الإمام الصادق. ط:1.

دراسات في الحديث والمحدثين: هاشم معروف الحسني . ن: دار التعارف. ط:ب.

دراسات في علم الدراية: علي أكبر غفاري . ط:1.

رجال ابن داوود: لابن أبي داوود الحلي . ت: محمد صادق آل بحر العلوم. ط: الحيدرية. النجف. 1392هـ.

رجال الحلي : الحسن بن يوسف الحلي.ن:دار الذخائر. ط:ب.

رجال الكشي: محمد بن عمر الكشي.ن:مؤسسة الأعلمي.ط:ب

رجال النجاشي: أحمد بن علي النجاشي. ن: مؤسسة النشر الإسلامي.قم. ط:5.

رسائل في دراية الحديث: لأبي الفضل حافظيان البابلي :ط.ب

الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي. تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي. ن : دار البشائر الإسلامية. 1412هـ- 1992م. بيروت – لبنان.

روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: محمد باقر الخوانساري.ن:الدار الإسلامية للطباعة.ط:1.

روضة الناظر وجنة المناظر: عبدالله بن أحمد لابن قدامة المقدسي. ن: مؤسسة الريان. ط:ب.

الروضة من الكافي: محمد بن يعقوب الكليني. ن: شبكة الإمامين.

السنة: لابن أبي عاصم. ت: محمد ناصر الألباني. ن: المكتب الإسلامي.ط:ب.

سير أعلام النبلاء: محمد أحمد الذهبي . ن: بيت الأفكار. ط:ب.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: هبة الله بن الحسن ابن منصور الطبري الرازي اللالكائي.ت: أحمد بن سعد ابن حمدان الغامدي. ن:دار طيبة.ط:1.

شرح أصول الكافي: محمد صالح المازندراني.ن:دار إحياء التراث العربي. ط:2.

شرح الأصول الخمسة: للقاضي عبدالجبار. ط:ب.

شرح البداية في علم الدراية: لزين الدين العاملي. ن: ضياء الفيروز آبادي.ط:ب.

شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن: عمر بن أحمد بن عثمان شاهين أبو حفص. ن: مؤسسة قرطبة

الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ: القاضي عياض. ت: علي محمد البجاوي. ن: دار الكتاب العربي. ط:ب.

الشواهد المكية بذيل الفوائد المدنية: ور الدين الموسوي العاملي. ن: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة ط:2.

صحيح مسلم بشرح النووي: يحي بن شرف النووي. ن: مؤسسة قرطبة.

الصحيحان في الميزان: علي الحسيني الميلاني. ن: مركز الحقائق الإسلامية.ط: ب.

الصحيحان في الميزان: علي الحسيني الميلاني.ن : مركز الحقائق الإسلامية.ط:1.

صناعة الاستدلال العقدي:عبدالله العجيري.

الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية أبو عبد الله .ن. العاصمة. ت: علي ابن محمد الدخيل الله. ط:1.

عصمة الأنبياء: محمد بن عمر الرازي. تقديم ومراجعة: محمد حجازي. ن: مكتبة الثقافة الدينية.ط:1.

عفوا صحيح البخاري مناقشة وتحليل: د/ عبدالأمير الغول. ن: دار المحجة البيضاء.ط:1.

عقائد الامامية: محمد رضا مظفر. ط:ب.

العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت: جعفر السبحاني. ت: جعفر الهادي.

العلل ومعرفة الرجال: الإمام أحمد بن جنبل: ت: وصي الله عباس. ن: دار الخاني. ط:2.

الغيبة: محمد بن ابراهيم بن جعفر النعماني. ت: فارس حسون كريم.ن: دار الجوادين.ط:2.

فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي.الناشر : دار المعرفة – بيروت ، 1379هـ.

فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: المؤلف: محمد بن عبد الرحمن ابن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي ت: علي حسين علي. الناشر: مكتبة السنة – مصر. الطبعة: 1، 1424هـ/ 2003م.

الفصل في الملل والنحل الفصل في الملل والأهواء والنحل وبهامشه الملل والنحل: لابن حزم الشهرستاني. ت: عبدالرحمن خليفة. ن: محمد علي صبيح وأولاده. ط:1.

الفصول المهمة في أصول الائمة تكملة الوسائل: محمد بن الحسن الحر العاملي.ت: محمد بن محمد الحسين القائيني. ن: مؤسسة معارف الامام الرضا، عليه السلام، الإسلامية.ط:1.

الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم: لابن النديم. ت: رضا تجدد. ط:ب.

الفوائد الحائرية: محمد الباقر الشهير الوليد البهبهاني. ن: مجمع الفكر الإسلامي.ط:2.

الفوائد المدنية وبذيله الشواهد المكية: المولى محمد امين الاسترابادي – السيد نور الدين الموسوي العاملي. ن: الشيخ رحمة الله الرحمتي الاراكي. ن: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.ط: 2. 1426هـ.

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدين القاسمي. ن:دار الكتب العلمية.بيروت.ط:1

القول الصراح في نقد الصحاح: فتح الله النمازي، المشهور: الشيخ الشريعة الإصبهاني تقديم:آية الله جعفر السبحاني. ت: الشيخ حسين الهرساوي. ن: اعتماد – قم. ط:1 – 1422هـ.

كتاب الضعفاء الكبير: جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي. ت: عبد المعطي أمين قلعجي ن: دار الكتب العلمية.

الكفاية في علم الرواية: أحمد بن ثابت البغدادي. ن: دار المعارف العثمانية. ط:ن.

مبادئ الوصول إلى علم الأصول: أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف الحلي. ت: عبد الحسين محمد علي البقال. ن: دار الاضواء – بيروت لبنان. ط: 2. 1986م.

مجموع الفتاوى : لابن تيمية.

المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخرسانية: محسن آل عصفور.
http://www.al-asfoor.org/books/index.php? book=

مرآة العقول في شرح أخبار الرسول: محمد باقر المجلسي. ن: دار الكتب الإسلامية. طهران.ط:ب.

مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة: د/ ناصر القفاري.

معالم الدين وملاذ المجتهدين: جمال الدين الحسن ابن الشهيد الثاني. ط:ب.

معرفة أنواع الحديث مقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح . ت: نور الدين عتر. ن:دار الفكر. ط:ب.

مقدمة مشكاة الأنوار في غرر الأخبار: لأبي الفضل الطبرسي. ط: ب.

منهاج السنة في نقض الشيعة والقدرية: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية. ت: د/ محمد رشاد سالم. ط:1.

منهاج عملي للتقريب: الحائري، مقال منشور في مجلة رسالة الإسلام. القاهرة.

الموقظة في علم مصطلح الحديث: الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.الطبعة: الأولى 1417هـ/ 1997م.

النصب والنواصب دراسة تاريخية عقدية: د/ بدر العواد . ن: دار المنهاج. ط: 1.

النكت على كتاب ابن الصلاح: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني .ت ربيع بن هادي عمير المدخلي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، 1404هـ/ 1984م.

نهاية الدراية: حسن الصدر.ن: المشعر.ط:ب.

نهج البلاغة: شرح محمد عبده . ن: دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت لبنان. ط:ب.

وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: محمد الحسن الحر العاملي. ن: مؤسسة آل البيت. ط:ب.

وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: حسين عبدالصمد العاملي.ن:العتبة الحسينية المقدسة. ط:1.

***